الصالح يؤكد أهمية تعزيز العلاقات التجارية بين الكويت وتركيا

أكد وزير التجارة والصناعة أنس الصالح أمس أهمية تعزيز العلاقات التجارية بين دولة الكويت وتركيا وكذلك ورفع حجم التبادل التجاري السنوي وزيادة حجم الاستثمارات المتبادلة.
جاء ذلك خلال لقاء الوزير الصالح بنائب رئيس غرفة تجارة اسطنبول شكيب افقاداج فور وصوله الى اسطنبول لترؤس وفد الكويت الى أعمال الدورة التاسعة للجنة الكويتية - التركية الاقتصادية المشتركة التي بدأت أعمالها اليوم هنا.
وقال الوزير الصالح خلال اللقاء ان دولة الكويت شريك تجاري مهم لتركيا وان من صالح البلدين توثيق الروابط التجارية بينهما بما يعكس التطور المتنامي في العلاقات مضيفا انه من المهم تجاوز الصعوبات التي تعترض هذا المسعى.

ثمنت دور الجهات التنفيذية على جهودها في إقرارهما

الرشيدي: إقرار مشروعي «القوى العاملة» وتعديل قانون العمل يعزز مكانة الكويت دولياً

ذكرى الرشيدي أكدت أن وجود هيئة القوى العاملة يخدم حقوق العمال

الجزائر - «كونا»: أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية ذكرى الرشيدي أمس الأول ان قرار مشروعي الهيئة العامة للقوى العاملة وتعديل قانون العمل رقم «6» لسنة 2010 سيعززان مكانة دولة الكويت في الهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية التي ترعى وتهتم بشؤون العمالة.

وتقدمت الرشيدي في تصريح خاص لـ«كونا» بالشكر والتقدير الى اعضاء مجلس الأمة على تعاونهم لاقرار المشروعين وتعديل قانون العمل رقم «6» لسنة 2010.

وقالت انها تخص بالشكر اعضاء لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والجهاز التنفيذي على جهودهم ومشاركتهم في الاجتماعات المكثفة والتي أثمرت انجاز مشروع قانون الهيئة للقوى العاملة ومشروع تعديل بعض أحكام القانون رقم «6» لسنة 2010 بشان العمل في القطاع الأهلي.

يذكر ان مجلس الامة احال الى الحكومة مشروع القانون بشان الهيئة العامة للقوى العاملة بعد مناقشة التعديلات المقدمة عليه واقراره في المداولة الثانية باجماع الحاضرين.

كما احال المجلس الى الحكومة مشروع القانون بتعديل بعض احكام القانون «6 لسنة 2010» في شان العمل في القطاع الاهلي بعد الموافقة عليه بالاجماع في مداولتيه الاولى والثانية.

وذكرت الوزيرة الرشيدي ان اقرار مشروع قانون الهيئة العامة للقوى العاملة جاء بعد سعي الوزارة لتفعيل وتطبيق القانون رقم «6» لسنة 2010 والذي كان يتطلب وجود الهيئة العامة للقوى العاملة في احد مواده.

وشددت على أن وجود هذه الهيئة سوف يخدم حقوق العمالة وتحقيق ما أقرته الكويت من اتفاقيات اقليمية ودولية في هذا الشأن وصولا الى الغاء نظام الكفيل بعد وضع التشريعات واللوائح والقرارات المنظمة لذلك والذي تسعى له دولة الكويت ورفع اسمها في المحافل الدولية وتلك التي تهتم بحقوق الانسان وشؤون العمالة.

وعبرت الرشيدي عن أملها في ان «تنتهي الحكومة خلال الأيام المقبلة بالتعاون مع مجلس الأمة الموقر من انجاز التعديلات الجذرية لمشروع قانون التعاون الذي سيكون له دور في دفع مسيرة العمل التعاوني الى الامام بعد أن انتهت منه الحكومة مع اللجنة المختصة والذي سيعرض على جدول أعمال مجلس الأمة».

توجه بشكل أساسي إلى المشردين داخلياً

الكويت تدعم مشروعات «الصليب الأحمر» في سوريا بـ25 مليون دولار

السفير الرزوقي يسلم شيك التبرع إلى لجنة الصليب الأحمر

- رزوقي: تسليم التبرع يأتي تطبيقاً عملياً لنتائج مؤتمر المانحين
- المساهمة جزء من 300 مليون دولار تعهدت الكويت بتقديمها

جنيف - «كونا»: أكد مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية السفير ضرار رزوقي أمس ان دعم الكويت لجهود اللجنة الدولية للصليب الاحمر في سوريا بـ 25 مليون دولار يتوجه بشكل اساسي الى المشردين داخليا.

وقال السفير رزوقي في تصريح لـ«كونا» ان تسليم اللجنة الدولية للصليب الاحمر لهذا التبرع ياتي تطبيقا عمليا لنتائج مؤتمر الكويت للدول المانحة الذي عقد في 31 يناير الماضي خاصة ان عدد المشردين داخل سوريا يفوق عدد اللاجئين خارجها.

واعتبر ان الصليب الاحمر الدولي هو المسؤول الاول عن الاوضاع الانسانية داخل سوريا وعلى معرفة باحتياجاتهم وان الدعم يساعد اللجنة الدولية للصليب الاحمر في القيام بمشروعاتها في سوريا استكمالا لدور باقي منظمات الامم المتحدة المعنية.

واوضح السفير رزوقي أن العمل الانساني الذي تقوم به المنظمات المختلفة لصالح المشردين واللاجئين من ابناء الشعب السوري يضم العديد من المجالات الهامة منها مرافق الصحة والتعليم والاغاثة الطارئة والتغذية.

واضاف ان المساهمة الكويتية للجنة الدولية للصليب الاحمر جزء من 300 مليون دولار تعهدت الكويت بتقديمها امام مؤتمر المانحين وذلك استجابة للمتطلبات الانسانية ودعوة منظمات الامم المتحدة.

واكد السفير الكويتي ان «نتائج مؤتمر الكويت جاءت تلبية لاحتياجات المنظمات الدولية ومنها اللجنة الدولية للصليب الاحمر معربا عن الامل في ان تتحقق اهداف اللجنة الدولية للصليب الاحمر في سوريا.

واشار الى تاكيد اللجنة الدولية للصليب الاحمر ان مساعداتها تتوجه مباشرة الى ضحايا النظام السوري وان جميع عمليات الانفاق تتوجه الى المحتاجين لافتا الى عدم وجود عمليات خارج هذا النطاق. وقال السفير رزوقي ان رسالتنا الى الشعب السوري هي «اننا معكم ولم ولن ننساكم... فالحاجة الانسانية لا تغفل الدور الموازي للعمل السياسي لايجاد حل سلمي».

ولفت الى تاكيد الكويت لرئيس الصليب الاحمر «خطورة الوضع السياسي» معربا عن القلق من تمزق وتشرذم سوريا مبينا ان «خطورة الوضع السوري ليست محصورة في الشان الداخلي بل ايضا في الاطار الاقليمي».

وشدد السفير رزوقي على ان مساعدات الكويت للصليب الاحمر الدولي تاتي لتمكينه من المساعدة في استقرار الاوضاع في سوريا ما يساعد ايضا في البحث عن المسار السياسي وصولا الى تسوية تحقق تطلعات الشعب السوري.

ثامر العلي بحث ومسؤول في «الناتو» تعزيز التعاون الثنائي

الجانبان استعرضا آخر التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية والقضايا المشتركة

بحث نائب رئيس جهاز الامن الوطني الشيخ ثامر العلي ونائب القائد الاعلى لقيادة التحالف للتحويل في حلف الشمال الاطلسي «ناتو» الفريق أول ميكزيسلو بينيك أمس سبل تعزيز التعاون وتطويره بين الجانبين.

وتناول اللقاء كذلك بحث العلاقات الثنائية بين دولة الكويت وحلف «ناتو» واستعراض آخر التطورات والمستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

الشيخ ثامر العلي مستقبلا الفريق أول ميكزيسلو بينيك

دعتهم لمطابقة الوحدات السكنية بالمخططات الهندسية المعتمدة من قبلها

البلدية تحذر من شراء أو استئجار العقارات قبل التأكد من قانونيتها

- إقامة مباني سكن استثماري وبيع الشقق في مناطق السكن الخاص مخالف
- قطع التيار الكهربائي عن العقارات المحولة إلى استثماري

دعا نائب المدير العام لشؤون محافظتي حولي ومبارك الكبير في بلدية الكويت المهندس أسامة الدعيج المواطنين والمقيمين الى عدم شراء أو استئجار أي من العقارات أو الوحدات السكنية الا بعد التأكد من سلامة وضعها القانوني.

وقال الدعيج في مؤتمر صحافي أمس تمحور حول موضوع بيع الشقق السكنية في مناطق السكن الخاص ان المواطنين والمقيمين مدعوون ايضا للتاكد من مدى مطابقة العقارات أوالوحدات السكنية للمخططات الهندسية المعتمدة من البلدية قبل ابرام عقود البيع أو الايجار لئلا يتحملوا تبعات أي تجاوزات.

واضاف ان اقامة مباني سكن استثماري وبيع الشقق في مناطق السكن الخاص بصورة مخالفة للوائح وانظمة البلدية يعرض المشتري الى اشكال قانوني لن يزول الا باعادة وضع المبنى لما كان عليه حسب المخططات وازالة اسباب المخالفات كما يترتب على تلك المخالفات قيام البلدية بتغريم المخالفين وقطع التيار الكهربائي عن تلك العقارات التي حول ملاكها استخدامها الى مباني سكن استثماري.

وأوضح ان البلدية اتخذت العديد من الاجراءات اللازمة لقطع التيار الكهربائي عن هذه المباني المخالفة لافتا الى أن القرار الوزاري رقم 206 لسنة 2009 الخاص بشان تنظيم أعمال البناء والجداول الملحقة به شدد في مادته الاولى على عدم جواز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسعتها أو تعليتها او تدعيمها او هدمها او ترميمها او تعديلها أو تغيير بمعالم أي عقار بحفره أو ردمه او تسويته الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من البلدية.

وذكر انه بناء على ذلك فانه لدى قيام مالك العقار باي من الاعمال التي حددتها المادة الاولى قبل الحصول على ترخيص بذلك من البلدية فانه يعرض نفسه للغرامة المالية ووقف الاعمال المخالفة وعدم ايصال التيار الكهربائي أو قطعه عن تلك الاعمال في حال ايصاله الى حين الفصل في الدعوى اضافة الى عدم اصدار شهادة اوصاف العقار او اي من اجزائه.

وبين أنه كثيرا ما تظهر مشكلات ذات علاقة بمواد القرار في مباني السكن الخاص بوجه عام وذلك عندما يطلب مالك العقار اصدار شهادة أوصاف او كتب ايصال او تقوية التيار الكهربائي ويتبين للمهندس المسؤول أو مراقب البناء المختص بعد الكشف وجود مخالفات في العقارات أوبعض اجزائه ما يتسبب بعدم امكانية اصدار شهادة الاوصاف او كتب ايصال التيار الكهربائي.

واضاف ان المالك يفاجا بان الاجزاء التي قام ببنائها او تعديلها غير قابلة للترخيص وبالتالي يتكلف اموالا وخسائر كان بامكانه تجنبها اضافة الى ما يصاحبها من تاخير في انجاز المعاملة الى حين اعادة العقار الى وضعه طبقا للتراخيص الصادرة له. من جانبه حذر مدير فرع بلدية محافظة حولي المهندس فهد الفهد من التعامل مع مكاتب بيع الشقق المجزاة في مناطق السكن الخاص باعتبار انها غير مرخصة بلديا وانما تباع على انها شقق نظام استثماري ما يجعل المشتري في حالة المخالف لانظمة ولوائح البلدية المرعية بهذا الشان عند ارادة التصرف بها مستقبلا حيث انها ليست ملكا للمشتري الجديد لانها أساسا ملك مشاع وجزء من بقية البيت المجتزاة منه. وقال المهندس الفهد ان مخططات البلدية الأساسية يجب أن تكون هي المعتمدة وليست التي يعرضها بعض مكاتب السمسرة الخاصة ببيع العقارات والشقق مبينا أن شهادة الاوصاف التي استخرجت في الاصل هي للبيت ككل وليست للشقة المتداولة بيعا وشراء ما سيوجد مشكلة بين الملاك الجدد والبائعين على أساس غير قانوني في بيع شقق ليست مرخصة بلديا.

يتضمن تركيب كاميرات لحماية مبانيها أمنياً

الصبيح وقع عقد الأمن والحراسة لمباني البلدية

- حماية الممتلكات والأرشيف والمخططات والمستندات في المباني الرئيسية وأفرع البلدية
- المراقبة ستتم عبر كاميرات داخلية وخارجية وأجهزة تسجيل وشاشات للعرض ذات كفاءة عالية

أحمد الصبيح

أحمد الشريدة

وقع المدير العام لبلدية الكويت المهندس أحمد الصبيح امس عقد الأمن والحراسة لمباني البلدية ويتضمن تركيب كاميرات لحمايتها أمنيا وتوفير خدمات الأمن والحراسة لمبانيها.

وأوضح الصبيح في تصريح لـ«كونا» ان العقد مدته ثلاث سنوات ويشمل حماية الممتلكات العائدة للبلدية في كل المحافظات من خلال توفير افراد الأمن الى جانب منظومة كاميرات المراقبة لحماية الممتلكات والأرشيف والمخططات والمستندات في المباني الرئيسية وأفرع البلدية بالمحافظات.

من جانبه قال مدير ادارة الخدمات العامة في البلدية أحمد الشريدة ان الإدارة هي المشرفة على تطبيق بنود العقد وعمليات المراقبة المركزية للكاميرات كافة مبينا أنه تم الانتهاء من كل التمديدات اللازمة وسيتم تركيبها خلال الأسبوع المقبل.

وذكر الشريدة ان المراقبة ستتم عبر كاميرات داخلية وخارجية وأجهزة تسجيل وشاشات للعرض ذات كفاءة عالية وذلك في المباني الرئيسية وافرع البلدية بالمحافظات بالإضافة الى مواقع حجز السيارات بمنطقتي أمغرة وميناء عبدالله للتحكم بعمليتي الدخول والخروج للسيارات في تلك المواقع وحمايتها أمنيا.

وأوضح ان العقد تضمن بنودا عدة منها توفير وتركيب وتشغيل وصيانة تلك الكاميرات بالإضافة الى أجهزة التسجيل مع الربط على شبكة البلدية الإلكترونية طبقا لأفضل المواصفات الفنية بالعقد الى جانب توفير وتشغيل أجهزة الشحن الاضافي «يو بي اس» لعمل الكاميرات والأجهزة عند انقطاع التيار الكهربائي فضلا عن أعمال الصيانة لها دوريا.

وأضاف الشريدة ان بنود العقد تضمنت كذلك عددا من الاشتراطات الفنية منها توفير الفنيين الأكفاء في عملية التركيب والتشغيل والصيانة للكاميرات والأجهزة الملحقة بها وضمان استمرارية عملها طوال مدة العقد مع الالتزام بعمل كل الاحتياطات اللازمة لضمان استمرار أدائها للعمل المطلوب دون توقف.

وأوضح أن المتعهد سيقوم بتجهيز برنامج إلكتروني وتخزين أي معلومات مطلوبة منه على الحاسب الآلي للبلدية على أن تتضمن المعلومات والتقارير المفصلة عن دخول وخروج السيارات عبر البوابات بصفة يومية وأن يكون فتح تلك البوابات وغلقها إلكترونيا.

الهلال الأحمر: مستعدون لزيارة المعتقلين الكويتيين في غوانتانامو

أكد رئيس مجلس ادارة جمعية الهلال الاحمر الكويتية برجس البرجس استعداد الجمعية لزيارة المعتقلين الكويتيين في سجن غوانتانامو للاطلاع على مدى توافر كل حقوقهم الانسانية.

وشدد البرجس في تصريح صحافي امس عقب زيارة وفد من اللجنة الدولية للصليب الاحمر الى الجمعية برئاسة ممثل المفوض الاقليمي لبعثة دول مجلس التعاون يحيى خليل على ضرورة ان تعمل اللجنة على التوسط مع السلطات المعنية في سجن غوانتانامو لزيارة وفد من الجمعية لأبناء الكويت هناك. وقال البرجس انه تمت مخاطبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بهذا الشأن عبر كتاب رسمي لاخذ الموافقة على الزيارة خلال الفترة المقبلة مبينا أن المخاطبة تمت عقب زيارة عضو هيئة الدفاع عن المعتقلين الكويتيين عادل عبدالهادي الى الهلال الاحمر الكويتي. وأشار الى أن الزيارة ستمكن الجمعية من تبيان حقيقة ما ذكره عبدالهادي من وجود اجراءات تعسفية في المعتقل.